الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democtratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher educatuion and Scientific Research
جامعة سعيدة الدكتور الطاهر مولاي
University of Saida
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and political sciences
قسم الحقوق
Departement of Law

ينظم

الملتقى الوطني الثاني عشر الموسوم بـ:

مدى مساهمة الاجتهاد القضائي في خلق القاعدة القانونية

يوم 20 ماي 2021

برنامج الملتقى

الإشكالية

تستمد القاعدة القانونية وجودها من مصادر تاريخية، رسمية وتفسيرية، حيث يُراد بالأولى المنابع المادية التي يحتكم إليها المشرع في صناعته للنص القانوني، حتى وإن كان المعنى ينصرف عند – امعان النظر – للدلالة عن خامة ومضمون القاعدة القانونية أكثر من تعبيره عن مصدرها، أما المصادر الرسمية أو الشكلية فهي مرجعية النص من حيث إلزاميته، وقد أُطلق عليها وصف الرسمية، لكونها الطرائق المعتمدة التي يستمد منها القانون سلطانه، ووصف الشكلية، بالنظر إلى القالب أو الشكل الذي تُصَبّ فيه الإرادة الملزمة للجماعة، وأما المصادر التفسيرية فيقصد بها المرجعيات التي تعكف – بحكم وظيفتها – على تفسير القانون، بالقيام على حسن فهمه وإزالة ما يشوبه من لبس وإبهام، وهو الدور الذي تضطلع به – في النظم القانونية المعاصرة – جهتا الفقه والقضاء، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى صياغة النصوص القانونية وما تتسم به من ايجاز، وما يكتنفها من غموض في العادة، فينبري الفقه مفسراً مستجلياً عوارها، داعياً إلى جبر قصورها وسدِّ نقائصها، **بينما يتصدى القضاء من خلال أحكامه إلى تحديد معاني النصوص، وغالباً ما يتعدى ذلك إلى إنشاء بعض الأحكام القانونية تحت غطاء التفسير، أو خلف ستار أي مصدرٍ آخر من المصادر الرسمية متسلحاً بمبدأ "واجب عدم انكار العدالة".**

لقد لعب الاجتهاد القضائي دوراً محورياً في صناعة النص القانوني، وإن اختلفت مراتب هذا الدور تاريخياً من مجتمعٍ إلى آخر، ابتداءً من العهد الروماني، إلى عهد الشريعة الإسلامية منذ الصدر الأول مروراً بهيمنة القضاء وامتزاجه بالفقه إلى غاية تدوين هذا الأخير وسمو شأنه، وصولاً إلى المجتمعات المعاصرة التي تتباين فيها أهمية هذه الوظيفة بين النظامين اللاتينوجرماني والأنجلوسكسوني.

وعلى الرغم من ذلك لا تزال جل القوانين الحديثة تعتبر القضاء مصدرا تفسيرياً استئناسياً لا غير، وقد آل هذا الموقف عن التأويل غير المنضبط الذي تبناه رجال الثورة الفرنسية لمبدأ الفصل بين السلطات، وأفاض فيه الفقهاء من بعدهم على نحوٍ لا يسوغ معه للسلطة القضائية أن تتدخل بحالٍ في شؤون السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أن **الواقع**

العملي أظهر قصور التفسير الجامد لهذا لمبدأ، ومن خلفه قصور الموقف القاضي بغل يد القضاء إزاء صناعة النص القانوني وقصر دوره على تطبيقه، إذ كثيراً ما يضطر القاضي – حتى لا يُتهم بإنكار العدالة – إلى الاجتهاد بغية الوصول إلى حلٍ يُنزل حكمه على النزاع المعروض عليه، ثم تتواتر هذه الأحكام، ويستقر الأخذ بما تنطوي عليه من حلول في الحالات المماثلة، فتولد بذلك القاعدة القانونية. فالتشريع عادةً ما يُصبُّ في قواعد كلية، مُتلبَّسة بألفاظٍ لغويةٍ موجزةٍ قد تنال أحياناً من تمام المعنى بسبب قصور اللغة، أو سهو المشرع وتعثره في الإمساك بناصية التعبير، لأن اللغة – وإن كانت أيةً في الدقة – تقبع عاجزةً في كثيرٍ من الأحيان عن استيعاب ما يجنح الواضع أن يضمنها من معانٍ، وأن بشرية المشرع بخطئها وسهوها ونسيانها غالباً ما تحول بينه وبين استحضار كل الوقائع المستهدفة ليكون النص جامعاً لها، وليس بمقدور أية هيئة تشريعية مهما جوَّدت عملها أن تُنتج نصوصاً لا تختلف المحاكم بشأن تطبيقها، هذا من جهة، من جهة أخرى، يعتبر القضاء جهةً أصيلةً لفض النزعات، فهو يُظهر حكم القانون مجسماً في الواقع حال عدم الامتثال طواعيةً لأحكامه، ولا شك أنه يقوم – بمناسبة اضطلاعه بذلك – بعمليات معقدة انطلاقاً من تكييفه للوقائع إلى غاية تفسيره للنصوص وبحثه عن الحلول القانونية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حركية القانون ومواكبته للتطورات، وتلك هي الجودة التي تتوخاها المجتمعات المعاصرة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

– أولاً: فيما نصص عليه المشرع الدستوري من خلال المادة 171/3 من دستور 1996م المعدل بقوله: " تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد... "، بمعنى جعل الحلول القضائية واحدة بالنسبة لنفس المسائل القانونية، والذي يهدف بدوره إلى تحقيق غرض أسمى، غير معلن عنه صراحة، هو ضمان إتباع ذلك الاجتهاد من الجهات القضائية الدنيا.

وعلى الرغم من أن قرارات المحكمة العليا لا تلزم المحاكم الأدنى بوجوب فصلها على نحوٍ مماثلٍ في القضايا المشابهة المعروضة عليها، فإن تلك القرارات، لاسيما المنشورة منها، ترسخ اتجاهاً عاماً، عادةً ما يتم اتباعه من طرف المحاكم الأدنى تجنبا لنقض أحكامها، وعليه يكون الاجتهاد القضائي بهذا المعنى أقرب للعادة القضائية، التي لا تقل أهميته عن القانون بالرغم من عدم الاعتراف لها بحجية النص القانوني كما هو الشأن في نظام "الكومن لو".

– ثانياً: يشكل الاجتهاد القضائي مصدرا يغذي النظام القانوني، فإذا كان التشريع يرتبط بالقانون، فالاجتهاد القضائي يرتبط بحياة القانون، ولذلك يبقى القانون الذي تصنعه المحاكم هو القانون الحي المتحرك والحقيقي، على نحو يؤكد أن استقلالية الاجتهاد القضائي كمصدر مباشر للقانون، تجعله في كثير من الأحيان يضبط انعدام التوازن الذي قد تتضمنه قاعدة قانونية معينة، وهو ما عبر عنه "جوستاف لوبون" بقوله: "يعدل القاضي العادل بحكمه ما كان جائرا في القانون".

هذه الاستقلالية التي يتميز بها الاجتهاد القضائي بوصفه مصدرا مباشرا للقاعدة القانونية، هي التي جعلت مجموعة من التشريعات تساير الواقع، وتعترف به ضمن المصادر الرسمية للقانون كما هو الشأن بالنسبة للقانون المدني السويسري، الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1907م، حيث نص في المادة الأولى منه على أنه ":إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، فبمقتضى القواعد التي كان سيضعها هو لو أنه باشر عمل المشرع."

– ثالثاً: صحيح أن تفسير القانون هو عملية ذهنية تتم داخل حدود النص، ولكن ملء الفراغ التشريعي هو اجتهاد خارج حدود النص، بل وفي غياب النص أصلا، لذلك يتمتع القاضي في هذه الحالة بحرية أكبر للاجتهاد مقارنة مع اجتهاده في تفسير القاعدة القانونية.

– رابعاً: تعد وظيفة خلق القواعد القانونية جزءا من وظيفة القضاء، (القضاء، يخلق القواعد القانونية ولا يشرع)، لأن محدودية التشريع وصعوبة إحاطة نصوصه بما سيحدث من وقائع ونوازل تجعله في حاجة دائمة لمصدر آخر من مصادر القانون يكمله ويبعث الروح فيه، وهذه هي وظيفة القضاء، لأنه يحتك بالواقع ويتفاعل بسرعة مع سيرورة الزمن، لذلك يرى أحد الفقهاء أن القاعدة القانونية بالنسبة للقاضي ليست إرثا من الماضي يطبقها حرفيا على الحاضر، وإنما هي آلية يتولى القاضي بعث الحياة فيها لتستمر في المستقبل عن طريق ما يسمى بالتفسير القضائي الإنشائي.

المحاور الأساسية للتظاهرة العلمية

المحور الأول: التطور التاريخي للاجتهاد القضائي

المحور الثاني: الاجتهاد القضائي ومبدأ الفصل بين السلطات

المحور الثالث: الاجتهاد القضائي في ظل الأنظمة القانونية المعاصرة

المحور الرابع: الاجتهاد القضائي في ظل النظام القانوني الجزائري

المحور الخامس: دور الاجتهاد القضائي في نطاق القانون الخاص

المحور السادس: دور الاجتهاد القضائي في نطاق القانون العام

أهداف التظاهرة العلمية

1- ضبط مصطلح الاجتهاد القضائي الذي يتوخاه المشرع الجزائري وتستهدفه السلطة القضائية التي تجنح باستمرار نحو تحقيق الاستقلالية.

2- معاينة واقع صناعة الاجتهاد القضائي ومحاولة تحديد الأطر الفنية التي ينبغي أن يتم فيها.

2- تشريح التجارب – في نطاق النظام اللاتينوجرماني- التي تعطي للقاضي دوراً تشريعياً ومحاولة الإفادة منها.

3- بيان أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع في الجزائر.

4- محاولة الوقوف على مدى مساهمة الاجتهاد القضائي في تكريس الأمن القانوني وتحقيق جودة التشريع

5- استشراف الدور الذي يمكن أن يلعبه بعض أعوان القضاء (المحامون) في ضبط أوتار هذه العملية.

الجلسة الافتتاحية.

القرآن الكريم (تعيين القارئ)	9:00 صاحاً
النشيد الوطني	9:05
كلمة السيد رئيس الملتقى	9:10
كلمة السيد رئيس القسم	9:15
كلمة السيد عميد الكلية	9:20
كلمة السيد مدير الجامعة	9:25 (الإعلان عن الافتتاح الرسمي للملتقى)

استراحة 9:30

الورشة الأولى

رئيس الورشة: د/هني عبد اللطيف

التطور التاريخي للاجتهاد القضائي / الاجتهاد القضائي ومبدأ الفصل بين السلطات/ الاجتهاد القضائي في ظل النظام القانوني الجزائري

الأساتذة

مهيدي لحول محاضر تيارت دور الاجتهاد القضائي في القانون الروماني والإسلامي في خلق واستقرار القاعدة القانونية 10:00

تشوار الجيلالي حميدو زكية أستاذ تلمسان الاجتهاد القضائي وضرورة الأمن القانوني في بعض مسائل الزواج والطلاق 10:10

بركات أحمد محاضر أ بشار مدى مساهمة الاجتهاد القضائي الإداري في صنع القواعد القانونية 10:20

زيدان مُحَمَّد محاضر أ الجزائر 1 دور الاجتهاد القضائي في تكريس القاعدة القانونية الإجرائية 10:30

عبد اللي سهام محاضر قسنطينة مجال اجتهاد قاضي الإدارة 10:40

سعيدي بن يحي محاضر أ سعيدة ميلاد الاجتهاد القضائي في الشريعة الإسلامية 10:50

هيشور أحمد محاضر أ سعيدة مبدأ الأمن القانوني بين الإقرار والإنكار 11:00

عياشي يوزيان دحماني عبد القادر محاضر أ محاضر أ سعيدة الجزائر تعميم الاجتهاد القضائي وأثره في تحقيق الأمن القانوني وترسيخ قيم العدالة 11:10

سعودي عينونة سعيدة دور المحكمة العليا في توحيد الاجتهاد القضائي 11:20

الطلبة

بن هرقال هشام طالب تيارت تطور الاجتهاد القضائي وانعكاساته على الاحكام القضائية في ضوء الشريعة الإسلامية 11:30

بوخاري علي طالبة سعيدة التطور التاريخي للاجتهاد القضائي في النظم الرومانية 11:40

عبد الرحمان الملاحة طالب سعيدة " التطور التاريخي للاجتهاد القضائي " 11:50

غوت لعرج طالب سعيدة علاقة القضاء الاجتماعي بقانون العمل واجتهاداته في تفسير النصوص القانونية 12:00

بن ديدة مُحَمَّد طالب تيارت دور الاجتهاد القضائي في تأسيس القاعدة القانونية 12:10

أحمد فواتيح مُحَمَّد طالب بلعباس دور الاجتهاد القضائي في إثبات الملكية العقارية 12:20

فيلالي فاطمة طالبة سعيدة الاجتهاد القضائي وعلاقته بمبدأ الفصل بين السلطات 12:30

مناقشة 12:40 (نصف ساعة)

الورشة الثانية

د/عثماني عبد الرحمان رئيس الورشة

دور الاجتهاد القضائي في نطاق القانون الخاص (- أثره في القانون المدني- أثره في قانون الأسرة- أثره في القانون التجاري)

الأساتذة

حجاري مُحَمَّد أستاذ معسكر أثر الاجتهاد القضائي في إثراء أحكام قانون الأسرة المتعلقة بدعاوى التطليق –دراسة تقويمية نقدية لاجتهادات المحكمة العليا– 10:00

زروقي عاسية مساعد ب غرداية أحكام الاجتهاد القضائي في التشريع الأسري الجزائري 10:10

طيطوس فتحي محاضر أ سعيدة دور القاضي التجاري في إنشاء القاعدة القانونية 10:20

أزرو مُحَمَّد رضا محاضر أ غليزان دور القضاء الفرنسي في أنشاء وترسيخ قواعد الإثبات الالكتروني 10:30

العكلي الجيلالي محاضر ب سعيدة/إق دور الاجتهادات القضائية في توسيع دائرة الالتزامات المهنية 10:40

بودالي خديجة محاضر أ معسكر دور الاجتهاد القضائي في إبداع القاعدة التحكيمية 10:50

هني عبد اللطيف محاضر أ سعيدة دور الاجتهاد القضائي في إطار النظرية العامة للعقد 11:00

ونوغي نبيل/عثماني عبد الرحمان محاضر أ بريكة/ سعيدة الاجتهاد القضائي في الجزائر بين المتطلب والواقع 11:10

هاشمي فوزية محاضر سعيدة دور الاجتهاد القضائي في حل الاشكاالات الميدانية المترتبة عن عقد الشهرة 11:20

الطلبة

بوعزة أمينة طالبة البليدة الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج في الاجتهاد القضائي وقانون الأسرة الجزائري 11:30

بن براهيم جمال طالب تيارت دور قضاء التحكيم في تطوير النظام القانوني لنظرية الظروف الطارئة في عقود التجارة الدولية 11:40

محمد شعبان طالب سعيدة أثر الاجتهاد القضائي على قانون المنافسة 11:50

سجاد بن فاخة طالب سعيدة دور الاجتهاد القضائي وأثره في القانون المدني 12:00

نابي محمد أمين طالب سعيدة إسهامات الاجتهادات القضائية الدولية في إرساء القواعد القانونية الدوليةوانعكاسات ذلك على حقوق الانسان 12:10

ولد قادة مُختار طالب معسكر الحماية القانونية للعلامة التجارية في الجزائر دراسة مقارنة مع اتفاقية تريبس 12:20

يعقوب تيسير ناجي طالب سعيدة الاجتهاد القضائي الجزائي 12:30

مناقشة 12:40 (نصف ساعة)

الورشة الثالثة

دور الاجتهاد القضائي في نطاق القانون العام

أ.د طيطوس فتحي رئيس الورشة

الاجتهاد القضائي في ظل الأنظمة القانونية المعاصرة (- النظام اللاتينوجرماني- النظام الأنجلوسكسوني)

الأساتذة

عبد اللاوي جواد محاضر أ مستغانم مساهمة القاضي الجنائي في استحداث القانون 10:00

عثماني علي آفلو دور الاجتهاد القضائي في مجال إنشاء قواعد القانون الإداري 10:10

بركة محمد محاضر أ بلعباس دور الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل الدولية في نشأة القانون الدولي العرفي وإثباته 10:20

مقداد زينة محاضر ب سعيدة دور اجتهاد القضاء الإداري في ضمان تنفيذ الأحكام الإدارية 10:30

تبون عبد الكريم محاضر أ سعيدة أثر الاجتهاد القضائي علة القواعد القانونية المتعلقة بالعناصر المكونة للركن المادي لجريمة الراشي – دراسة مقارنة في ظل أحكام القانون الجزائري والاجتهاد القضائي المقارن - 10:40

بوادي مصطفى محاضر أ سعيدة دور الاجتهاد القضائي الإداري في بلورة فكرة العقوبة المقنعة في المجال التأديبي الوظيفي 11:50

فليح كمال عبد المجيد محاضر ب سعيدة الاجتهاد القضائي الإداري في مجال المسؤولية الطبية الإدارية 11:00

بلعابد عايدة مؤقتة سعيدة دور الاجتهاد القضائي الجزائي في ضمان الأمن القانوني 11:10

بن علي عبد الحميد محاضر ب سعيدة اجتهاد القاضي الإداري في ظل خصوصية المنازعة الإدارية 11:20

حمادو دحمان محاضر ب سعيدة دور الاجتهاد القضائي في صناعة قواعد القانون الإداري 11:30

عز الدين الغالية محاضر سعيدة أثر الاجتهاد القضائي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الخاصتين ليوغوزلافيا سابقا وروندا على تطور القانون الدولي الإنساني 11:40

د.خرشي عمر / خرشي عثمان محاضر/طالب سعيدة الاجتهاد القضائي ودوره في تفسير القاعدة الجنائية 11:50

الطلبة

هني رشيدة أحمد أسعد توفيق زيد طالبة سعيدة دور القضاء الإداري في حركة الاجتهاد كآلية لصنع القواعد القانونية في الجزائر 12:00

بلعيد بلجيلالي طالب سعيدة الدوافع الموضوعية للقاضي في صناعة قواعد القانون العام 12:10

علوش صابرة حزاب نادية طالبة سعيدة/بلعباس المبادئ العامة للقانون كمنطلق لتأسيس الاجتهاد القضائي الإداري 12:20

مسكين حنان طالبة سعيدة مكانة الاجتهاد القضائي كمصدر للقانون الإداري في الجزائر 12:30

شباب حميدة طالبة سعيدة دور القاضي في صنع قواعد القانون الإداري 12:40

الجلسة الختامية

قراءة التوصيات

توزيع شهادات المشاركة على الحاضرين

الإعلان الرسمي عن اختتام فعاليات الملتقى